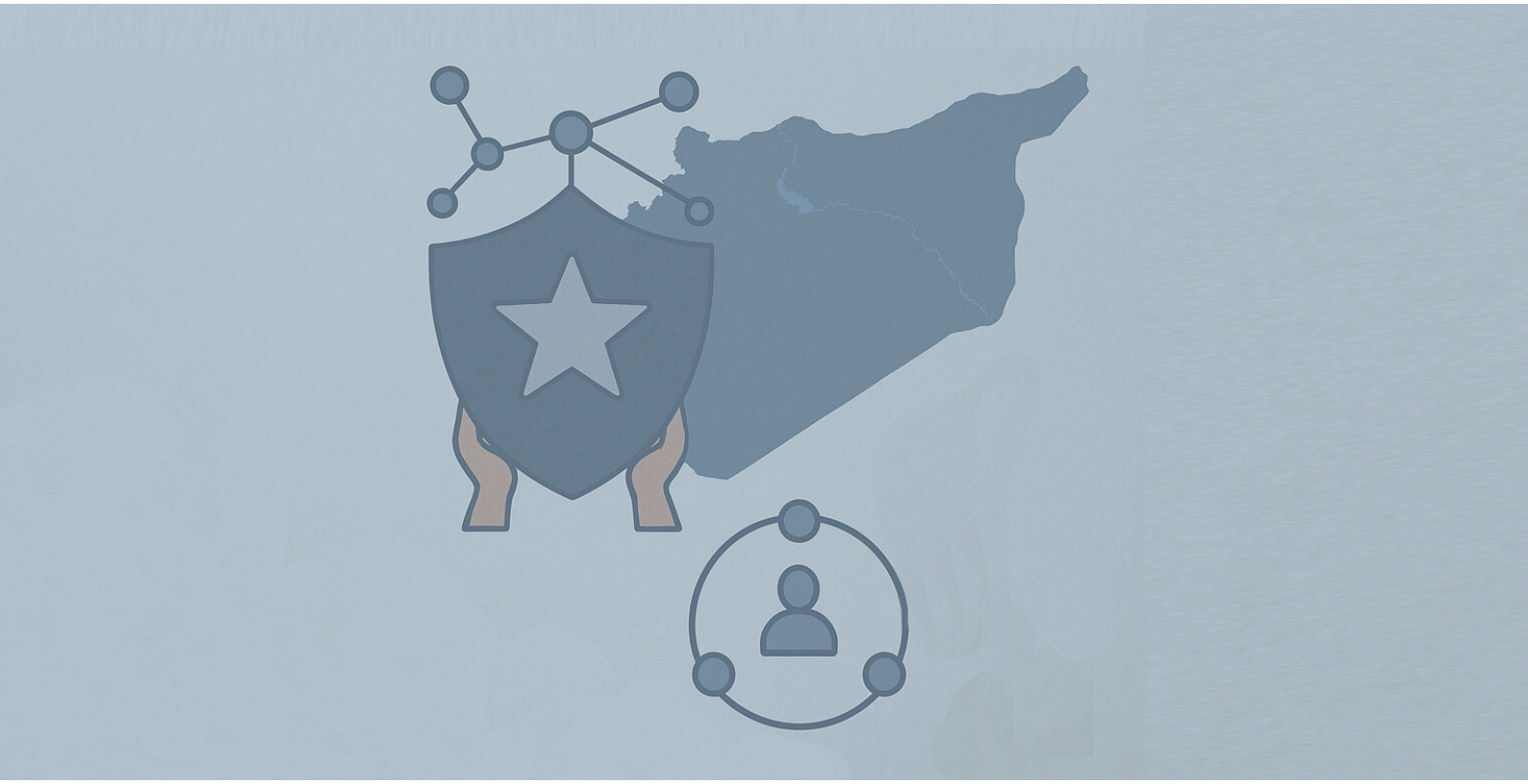

الحوكمة اللامركزية لقطاع الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا بعد سقوط الأسد

نحو شراكة فعالة مع المجتمعات المحلية

نوح عبّاس

منظمة العدالة من أجل الحياة
نيسان/أبريل 2025

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر

منظمة العدالة من أجل الحياة

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.

ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

جدول المحتويات

مدخل..... 1
أهمية الورقة..... 4
أهداف الورقة..... 5
مصادر البيانات..... 6
النتائج..... 7
الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية (التحديات) 7
الإدارة اللامركزية للأمن الداخلي في مناطق شمال وشرق سوريا (النتائج - الخلاصة)..... 9
علاقة المجتمع المحلّي بقوى الأمن الداخلي..... 10
تحديات التفاعل بين المجتمع المحلي والأمن الداخلي في قضايا الأمن العام واستجابة الأمن للشكاوى..... 11
الممارسات الفعالة لقوى الأمن الداخلي بحسب تصورات المجتمعات المحلية..... 11
علاقة منظمات المجتمع المدني بقوى الأمن الداخلي (تفاعل منظمات المجتمع المدني في إدارة الأمن الداخلي)..... 12
دور منظمات المجتمع المدني المتعلق بالتوعية والرقابة على عمل قوى الأمن الداخلي..... 13
دور منظمات المجتمع المدني في تدريب قوات الأمن الداخلي على المعاهدات الدولية وقوانين حقوق الإنسان..... 14
تأثير منظمات المجتمع المدني في معالجة انتهاكات قوى الأمن الداخلي..... 14
علاقة مؤسسات الإدارة الذاتية مع قوى الأمن الداخلي..... 15
تعاون المجالس المحلية (الكومين) مع قوات الأمن الداخلي في إدارة الأمن..... 15
المسائلة والرقابة على عمل قوى الأمن الداخلي..... 16
دور مجلس الشعوب في الرقابة والمسائلة..... 16
التوصيات والمقترحات..... 17
توصيات الباحث لتعزيز عمل قوى الأمن الداخلي اللامركزي..... 18
ملاحظات تتعلق بآليات التنفيذ..... 20

مدخل

مثّل سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024 نقطة تحوّلٍ جوهرية في المسار السوري، فطيُّ صفحة سنوات طويلة من العنف لا يُشكّل نهاية الأزمة، بل بداية مرحلة جديدة قد تُعيد تشكيل مستقبل البلاد بأكمله، حاملةً معها فرصاً حقيقية للتغيير الجذري. وقد أثار هذا السقوط السريع للنظام تساؤلات عميقة حول مدى قدرة السوريين على تجاوز خلافاتهم، وإعادة بناء دولتهم على أسسٍ ديمقراطية شاملة.

برزت في ضوء هذه التحولات السياسية تحديات عديدة من بينها إعادة هيكلة القطاع الأمني، حيث يُعتبر التحوّل الأمني أحد التحديات البارزة وعنصراً أساسياً في نجاح عملية بناء الدولة، إذ يجب أن يُعزّز هذا التحوّل الثقة بين المواطنين والقوات الحكومية، ويُسهم في ترسيخ سيادة القانون. كما يتطلّب إعادة بناء الهياكل الأمنية لتصبح أكثر كفاءةً ونزاهةً والتزاماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز السلم الأهلي.

وفي هذا السياق، تبرز مناطق الإدارة الذاتية بوصفها من أكثر الملفات تعقيداً، إذ تتطلّب حلولاً إدارية وأمنية دقيقة تراعي التنوع العرقي والديني، وتضمن الشمولية وعدم إقصاء أي من المجتمعات المحلية. وقد نصّ الاتفاق الموقّع مع الحكومة المؤقتة في دمشق على دمج المؤسسات العسكرية والأمنية التابعة للإدارة الذاتية، على أن تعمل اللجان التنفيذية على تطبيق الاتفاق خلال مدة لا تتجاوز نهاية العام الحالي[1]، وهي فترة تعبّر عن إدراك واضح بأن عملية الدمج هذه تتطلب حلولاً تفصيلية تراعي حساسية المكوّنات الاجتماعية وخصوصية المؤسسات العاملة في كلّ من الحسكة والرقة ودير الزور، بالإضافة إلى حيي الشيخ مقصود والأشرفية في مركز مدينة حلب ومنطقة عفرين. حيث أن الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه في مدينة حلب، والذي يشمل انسحاب وحدات حماية الشعب التابعة لقسد إلى مناطق شرق الفرات وتسليم إدارة قطاع الأمن لقوى الأمن الداخلي (الأسايش) بالتنسيق مع الأمن العام التابع للحكومة الانتقالية، يمثل خطوة هامة في تطبيق الاتفاق المبرم بين الطرفين في 10 آذار من العام الجاري. إذ أنّ هذا الاتفاق ليس مجرد ترتيب أمني، بل يعتبر تجربة رائدة قد تحدد ملامح المراحل المقبلة من التعاون.[2] حيث يُعد تسليم إدارة حيي الشيخ مقصود والأشرفية إلى قوى الأمن الداخلي بمثابة اختبار مهم للآليات التنفيذية والتعاون المشترك الذي من شأنه أن يبلور خطوات التنفيذ القادمة ويؤسس لعملية تحول شامل تشمل المؤسسات الخدمية الأخرى. هذا النموذج يُظهر الأهمية البالغة لإدارة الأمن الداخلي كركيزة أساسية لضمان الاستقرار والأمان، وحجر الأساس لأي تحوّل لتعزيز السلم الأهلي والتغيير نحو نظام أكثر ديمقراطية.

لفهم هذه التحديات بشكل أفضل، من المهم تسليط الضوء على السياق التاريخي لنشوء قوى الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا، إذ تُصنَّف قوات الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا باعتبارها الجهاز الرئيسي المسؤول عن الأمن العام، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والإشراف على أقسام شرطة النجدة والمرور، بالإضافة إلى مكتب التنسيق العشائري. وقد انبثقت هذه القوات عن جهاز الأمن (الآسايش)، الذي تأسّس بدايةً لسد الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب قوات النظام من منطقة كوباني، وتركّز نشاطه حتى عام 2018 ضمن الكانتونات الثلاث السابقة وهي: الجزيرة، وكوباني، وعفرين.[3]

---

[1] بشير العبّاد، "مفاوضات متقدمة بين الحكومة السورية و قسد و ترتيبات عسكرية و سياسية و اقتصادية"، الجزيرة، 20 مارس 2025. متاح في: https://aja.ws/xnxe6i

[2] موسى، روج. "اتفاق حلب: لامركزية كردية أم نموذج حكم مشترك؟" النهار، 3 نيسان 2025. متاح على: https://annah.ar/206490

[3] قوى الأمن الداخلي (الأسايش) درع المجتمع والعين التي لا تنام. تاريخ النشر: 30-07-2019. متاح في: موقع حزب الاتحاد الديمقراطي

بعد هزيمة تنظيم "داعش" وتوسّع الرقعة الجغرافية لمناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لتشمل الرقة ودير الزور والطبقة ومنبج، أُعلِنَت إعادة هيكلة قوات (الآسايش) في الرابع من تموز عام 2018، ضمن فعاليات مؤتمر القوات الأمنية، حيث تم تغيير تسميتها إلى (قوى الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا)،[4] وأصبحت هيئة إدارية وأمنية تتبع بشكل رسمي لهيئة الداخلية، الأمر الذي عكس توجهاً إدارياً وأمنياً جديدًا و أكثر شمولية للإدارة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا.

ونتيجةً لهذه التطورات والتوسّع الجغرافي، شهدت قوى الأمن الداخلي تغيرات ملموسة في تركيبتها البشرية والاجتماعية، حيث شهدت قوات الأمن الداخلي بتشكيلاتها المختلفة ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الملتحقين من المكوّنين العربي والآشوري-السرياني، كما ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في هذه القوات لتصل إلى نحو 40-50%،[5] من خلال كلٍّ من (قوى الأمن الداخلي) و(قوى الأمن الداخلي - السوتورو - المرأة)، وهو ما يعكس تغيّراً إيجابياً في النظرة المجتمعية تجاه هذه القوات. ويُعزى هذا التحوّل جزئياً إلى رغبة المجتمعات المحلية في تحقيق الأمن والاستقرار في المناطق المُحرّرة، وجزئياً إلى الفرص الوظيفية التي يوفّرها الانضمام إلى الأجهزة الأمنية.

وفي إطار تعزيز هذه الثقة، ساهمت عدد من منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية، من خلال مبادرات الشرطة المجتمعية، ومنها مشروع «رشاد». حيث تعمل المنظمات المشاركة على تسهيل التواصل وتعزيز التفاهم بين الطرفين عبر تدريب قوات الأمن على أساليب الشرطة المجتمعية، ودعم المبادرات المحلية التي تهدف إلى معالجة القضايا الأمنية. كما يسعى المشروع إلى إشراك جميع فئات المجتمع في تحديد الأولويات الأمنية وتنفيذ الحلول الملائمة لها، وذلك بهدف تحسين العلاقة بين قوى الأمن الداخلي والمواطنين، وتحويل هذه المؤسسة من الطابع العسكري إلى مؤسسة مدنية تتمحور مهامها حول تعزيز وحفظ السلم الأهلي.[6] إلا أن حالة عدم الاستقرار الأمني المستمرة نتيجة المخاطر المتعلقة بإعادة ظهور تنظيم داعش والهجمات التركية المتكررة على مناطق شمال وشرق سوريا، أبقت على مؤسسة الأمن الداخلي الطابع العسكري و ذلك نتيجة لتداخلات عمل المؤسسات الأمنية نظراً لنقص الموارد أو بسبب انخراط قوى الأمن الداخلي بشكل مباشر في العمليات العسكرية دعماً لقوات سوريا الديمقراطية.

وعلى الرغم من نجاح الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا في تحقيق الشمولية الجندرية وتعزيز الحرية الدينية وحمايتها، إلا أن لامركزية صنع القرار الأمني بقيت موضع تساؤل، حيث لا تزال تتعارض مع البنود النظرية للوائح الداخلية للمؤسسات والعقد الاجتماعي،[7] ما أدى إلى تنامي مخاوف الإقصاء لدى بعض المجتمعات المحلية. وتُعزى هذه المخاوف إلى الإرث التاريخي، إذ لطالما ارتبطت إدارة وقرارات الأجهزة الأمنية بالنظام الاستبدادي في دمشق، مما خلق فجوة عميقة من انعدام الثقة بين المدنيين وقوى الأمن. ومن هنا، تبرز الحاجة الماسّة لبذل جهود حثيثة من قِبل قوى الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا لتعزيز فهم احتياجات المجتمعات المحلية بشكل أفضل، وبناء الثقة الضرورية لتحقيق الاستقرار والسلم الأهلي.

---

[4] الإدارة الذاتية في كوردستان سوريا تكشف أسباب تغيير اسم قوات "الآسايش". فيفيان فتّاح. 25-07-2018. روداو. متاح في: https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan/25072018

[5] قوى الأمن الداخلي (الأسايش) درع المجتمع والعين التي لا تنام. تاريخ النشر: 30-07-2019. متاح في: موقع حزب الاتحاد الديمقراطي

[6] الشرطة المجتمعية لثقة دائمة: دروس من شمال شرق سوريا (باللغة الإنجليزية). تاريخ النشر: 22-01-2024. المصدر Creative Associates International

[7] بناء ديمقراطية محلية مستقرة في شمال وشرق سوريا (باللغة الإنجليزية). الكاتبة: ميغان بوديت. التاريخ: 24 يونيو 2024. المصدر: معهد السلام الكردي في القامشلي. متاح في Kurdish Peace Institute

إذ أنّ هذه التحديات تفاقمت بشكل واضح إثر انهيار النظام السوري، حيث ازدادت الانقسامات والخلافات عمقاً، وهو ما تجلى بشكلٍ خاص في المظاهرات التي خرجت معارضةً لتواجد قوات سوريا الديمقراطية في مدينتَي الرقة ودير الزور،[8] ما عكس حجم الإستياء الذي يشعر به السكان المحليون تجاه أسلوب إدارة الملف الأمني في هذه المناطق. علاوةً على ذلك، فإن طريقة التعامل الأمني مع هذه المظاهرات في شمال وشرق سوريا كشفت عن هشاشة العلاقة وضعف التواصل بين قوات الأمن والمجتمعات المحلية، ما أدى إلى اتهامات من قبل نشطاء الحراك المدني لقوات الأمن الداخلي بإطلاق النار على المتظاهرين. في المقابل، نفت هذه القوات تورّطها في تلك الأحداث، مؤكدةً أن المسؤولية تقع على مجموعات مسلحة خارجة عن القانون.[9]

تُبيّن كلٌّ من التقاريات والشروخ المذكورة بين قوى الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا والمجتمعات المحلية في مناطق سيطرتها، خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية من تواجدها، وجود تطوّر ديناميكي في طبيعة هذه العلاقة. كما تسلط هذه الديناميكيات الضوء على الدور الفاعل الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ أواصر السلم ضمن المجتمعات المحلية نفسها. وعليه، ستركز هذه الورقة على إبراز أهمية تطوير دور منظمات المجتمع المدني وتعزيزه، بهدف بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وقوى الأمن الداخلي، وصولاً إلى إرساء الاستقرار الأمني في مناطق شمال وشرق سوريا. كما سيتطرق البحث إلى أهمية إدارة القرار الأمني بأسلوب لامركزي ينسجم مع المصلحة العامة، مع التأكيد على ضرورة التنسيق الفعّال مع المركز وفق تسلسل هرمي واضح من خلال لجان صنع القرار.

---

[8] الشرطة المجتمعية لثقة دائمة: دروس من شمال شرق سوريا (باللغة الإنجليزية). تاريخ النشر: 22-01-2024. المصدر Creative Associates International

[9] بناء ديمقراطية محلية مستقرة في شمال وشرق سوريا (باللغة الإنجليزية). الكاتبة: ميغان بوديت. التاريخ: 24 يونيو 2024. المصدر: معهد السلام الكردي في القامشلي. متاح في Kurdish Peace Institute

أهمية الورقة

تتمثّل أهمية الورقة في آليات إدارة الأمن الداخلي في مناطق شمال وشرق سوريا، خاصةً بعد الاتفاقات الأخيرة الموقعة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة المؤقتة في دمشق، في كونه مدخلاً محورياً لفهم الديناميكيات الأمنية في المنطقة. وتبرز هذه الأهمية مع ظهور الحاجة الملحّة لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يضمن استقرار البلاد ويُعزّز الثقة بين المجتمعات المحلية وقوى الأمن، لا سيّما وأن التحوّل الأمني يُعدّ عنصراً أساسياً في نجاح بناء الدولة على أسسٍ ديمقراطية لامركزية، تتطلّب تعزيز سيادة القانون، وكفاءة الهياكل الأمنية، ونزاهتها، وشفافيتها.

كما يتناول البحث درجة إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار الأمني، مُبيّناً أهمية هذا الإشراك في ترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي اللامركزي، وتعزيز الشمولية والتمثيل العادل لكافة المكوّنات العرقية والدينية. إضافةً إلى ذلك، يسلّط البحث الضوء على الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات قوى الأمن الداخلي وتعزيز العلاقات بينها وبين المجتمعات المحلية؛ فمن خلال المبادرات التي تطلقها هذه المنظمات، يمكن تحسين التواصل بين الطرفين بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين ويُعزّز فعالية المؤسسات الأمنية، ويُسهم في إرساء دعائم الحوكمة الرشيدة.

أهداف الورقة

تسعى هذه الورقة إلى تقديم رؤية شاملة لتطوير إدارة الأمن الداخلي في إطار إدارة محلية موسّعة تدعم الشمولية وتعزّز الثقة، وتستجيب بفاعلية للتحديات الأمنية والاجتماعية المحلية. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية الشاملة، ستستعرض الورقة مجموعة من الجوانب الرئيسية التي تُبرز التحديات والفرص المرتبطة بتعزيز نظام الأمن الداخلي اللامركزي، وهي:

1. فهم طبيعة العلاقة بين قوات الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا خلال السنوات الأخيرة، وتقييم مستوى الثقة المتبادلة ومدى التعاون القائم بين الطرفين.
2. تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في صناعة القرار الأمني، وذلك من خلال دراسة مدى إشراك هذه المجتمعات في اتخاذ القرارات الأمنية المتعلقة بإنشاء نقاط التفتيش أو الحملات الأمنية، وتحديد آليات واضحة لتحسين هذه المشاركة بما يضمن تطبيق نهج شامل وغير إقصائي.
3. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني من خلال تقييم فعالية أدائها في الرقابة على قوات الأمن الداخلي، ودراسة مساهمتها في تعزيز الثقة بين هذه القوات والمجتمعات المحلية، واستكشاف الإمكانات المتاحة لإشراكها في تدريب عناصر الأمن على مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية ذات الصلة.
4. تطوير آليات الشفافية والمساءلة، وذلك من خلال تحليل إجراءات التعامل مع الشكاوى المقدّمة من المجتمعات المحلية بشأن تجاوزات قوات الأمن الداخلي، وتقديم اقتراحات لتحسين مستوى الاستجابة والشفافية في أداء هذه القوات.
5. تحديد أفضل الممارسات لتعزيز قدرات نظام أمني لامركزي، ووضع آليات لتطوير التواصل والتنسيق بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، مع تقديم خطوات عملية لتعزيز الثقة وترسيخ السلم الأهلي، بما يلبّي تطلعات جميع الأطراف المعنية.

مصادر البيانات

لتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

البيانات الأولية: تم جمعها من خلال جلسات النقاش المركّزة، حيث عُقدت ثلاث جلسات خلال شهر كانون الثاني (يناير)، موزّعةً على النحو التالي:

- جلستان مع ممثلين عن المجتمع المدني والمجتمع المحلّي.
  1. القامشلي: بمشاركة 8 أشخاص (3 رجال و5 نساء).
  2. الرقّة: بمشاركة 8 أشخاص (5 رجال و3 نساء).
- جلسة واحدة مع ممثلين عن قوات الأمن الداخلي (وزارة الداخلية) وممثلين عن مجلس الشعوب في دير الزور.

البيانات الثانوية: تمثّلت في التقارير والمواد الإعلامية التي تناولت عمل قوى الأمن الداخلي في مناطق شمال وشرق سوريا، إضافةً إلى التقارير التي سلّطت الضوء على التقاربات الأخيرة بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والحكومة المؤقتة في دمشق.

النتائج

تم الوصول إلى النتائج التالية من خلال النقاشات التي دارت في الجلسات المركزة، حيث تم تقسيم المحاور كالتالي:

الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية

العلاقة بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية

في معرض الإجابة عن السؤال المطروح حول طبيعة العلاقة بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية، تبيّن أن هذه العلاقة تتّسم بالتعقيد، وتُشكّل نموذجاً يعكس التحديات والفرص المرتبطة بالحوكمة والأمن في منطقة تمر بتحولات جوهرية. ومن خلال الاستماع إلى آراء المشاركين، برز تباين واضح في التجارب والانطباعات، ما يُشير إلى عمق التحديات التي تواجهها قوى الأمن الداخلي في بناء علاقات إيجابية ومستدامة مع المجتمعات المحلية. ويمكن تقسيم هذه العلاقة بشكل رئيسي إلى محورين أساسيين: التحديات والإيجابيات:

التحديات

- أشارت معظم المداخلات إلى تصاعد في استخدام القوة من قِبل قوى الأمن الداخلي، مع انخفاض واضح في مستوى التعاون والتنسيق مع المجتمعات المحلية، حيث غالباً ما يتم تجاهل دور المجالس المحلية والكومينات في تنفيذ العمليات الأمنية. فعلى سبيل المثال، يتم إرسال أعداد كبيرة من العناصر الأمنية لاعتقال شخص واحد دون استشارة وجهاء المنطقة، ما يضع قوى الأمن الداخلي في موقف حرج ويُضعف صورتها محلياً. علاوة على ذلك، تُنفَّذ الاعتقالات في كثير من الأحيان دون مراعاة الخصوصية والإجراءات القانونية أو الاجتماعية، ما يُسبّب حالةً من الخوف لدى المدنيين ويخلق فجوة أمنية استغلّها بعض اللصوص والجماعات الخارجة عن القانون لتنفيذ عمليات سطو مسلح منتحلين صفة قوى الأمن الداخلي في مناطق متعدّدة. كما أفاد بعض المشاركين أن قوى الأمن الداخلي تتجنّب التدخل في النزاعات العشائرية، ما يُضعف من ثقة المجتمع المحلي بهذه القوات.
- وفي سياق متصل، سلّطت بعض المداخلات الضوء على ظاهرة الاعتقالات العشوائية، حيث يجد المدنيون أنفسهم في كثير من الأحيان عاجزين عن تحديد سبب الاعتقال أو الجهة التي نفّذته. وفي حالات عديدة، يتم اعتقال أفراد غير مطلوبين قانونياً بدلاً من أقربائهم المطلوبين فعلياً، ما يجعل هذه الممارسات خارجة عن إطار القانون المُطبَّق من قبل الإدارة الذاتية، ويُولّد حالة من الغموض والارتباك حول هوية القوات المنفذة للاعتقال، وهل هي من قوات الأمن الداخلي، أم من قوات الكوماندوس، أو حتى وحدات مكافحة الإرهاب (HAT).
- إلى جانب التحديات السابقة، برزت ظاهرة المحسوبيات كعامل مؤثر بشكل سلبي على العلاقة بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية. وقد عبّر المشاركون من المجتمعات المحلية ومجلس الشعوب وقوى الأمن الداخلي على حد سواء عن إحباطهم الشديد إزاء هذه الظاهرة. فقد أعربت المجتمعات في القامشلي، ودير الزور، والرقّة عن استيائها من إطلاق سراح تجّار المخدرات واللصوص بعد فترات اعتقال قصيرة مستفيدين من قوانين العفو، كما أثار بعض المشاركين مخاوف تتعلّق باحتمالية ارتباط هذه الإفراجات بتطبيق قوانين العفو أو بسبب دفع رشاوى لبعض أفراد قوى الأمن الداخلي. من ناحية أخرى، أعرب ممثلو قوى الأمن الداخلي عن إحباطهم من التدخل المتكرر لوجهاء بعض المناطق لكفالة هؤلاء المجرمين، ما يؤدي إلى إطلاق سراحهم تجنّباً لحدوث احتكاك أو توتر مع الوجهاء المحليين. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين من قوى الأمن الداخلي إلى حالة خاصة تم فيها اعتقال الشخص ذاته خمس مرات خلال فترة قصيرة، وفي كل مرة يتدخل وجهاء المنطقة للإفراج عنه بكفالتهم، ليعود الشخص فوراً لممارسة أنشطته الإجرامية.

الفرص

- أشارت الإجابات خلال الجلسات إلى أنه في المرحلة الأولى من تأسيس قوى الأمن الداخلي في كل منطقة، شهد الوضع الأمني تحسناً ملحوظاً انعكس إيجاباً على شعور السكان بالطمأنينة والاستقرار. وقد ساعد هذا التحسّن المبكّر في بناء علاقة إيجابية بين قوى الأمن الداخلي والمجتمع المحلي.
- أكّد المشاركون من منظمات المجتمع المدني على أهمية الدور المحوري الذي يمكنهم تأديته من خلال تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز ثقافة التواصل والحوار بين المواطنين وقوى الأمن الداخلي، ما يساهم في تقوية العلاقات وتعزيز الثقة المتبادلة.
- وذكرت بعض المداخلات وجود محاولات من قِبل قوى الأمن الداخلي لتطوير الإجراءات الأمنية واستخدام الوسائل التكنولوجية، مثل الاعتماد على كاميرات التصوير أثناء عمليات المداهمة، بهدف ضمان الشفافية وتوثيق الإجراءات الأمنية وحماية حقوق الأفراد.

الخلاصة

تبقى العلاقة بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب بذل جهود مستمرة لتطويرها وتحسينها. ومن الضروري في هذا السياق تعزيز الثقة المتبادلة عبر تكريس مبادئ التواصل الفعّال والشفافية في التعاملات الأمنية، ومعالجة مشكلة المحسوبيات بصورة جذرية. كما يُعد إشراك ممثلين عن السكان المحليين في صناعة القرار الأمني خطوةً ضرورية لضمان تطبيق القانون بشكل يُراعي السياقات المحلية، ويُعزّز الاستقرار والسلم المجتمعي في المنطقة.

الإدارة اللامركزية للأمن الداخلي في مناطق شمال وشرق سوريا

كشفت إجابات المشاركين عن عدة ملاحظات رئيسية تتعلق بفهم وتطبيق مفهوم اللامركزية في إطار إدارة الأمن الداخلي.

النتائج

- عكست غالبية الإجابات نقصاً في الفهم الدقيق لمفهوم اللامركزية، حيث بدا أن المشاركين غالباً ما يخلطون بين مفهوم اللامركزية وأشكال أخرى من أنظمة الحكم كالفيدرالية، ما يشير إلى غياب واضح للتمييز بين اللامركزية الإدارية وغيرها من أشكال الحكم.
- أظهرت الإجابات استمراراً في الممارسات المركزية؛ إذ عبّر الإداريون ورؤساء اللجان المحلية في مناطق شمال وشرق سوريا عن إحباطهم من تفرّد الكوادر العليا باتخاذ القرارات، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ اللامركزية ومع ما ورد في العقد الاجتماعي، الذي ينصّ على منح الإدارات المحلية صلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات بشكل مستقل.
- أشار بعض المشاركين إلى وجود تباين واضح في أسلوب إدارة الأمن بين مدينة القامشلي والمناطق البعيدة عنها، مثل الرقة ودير الزور، ما يعكس عدم توحيد المعايير والإجراءات الأمنية بين مختلف المناطق الخاضعة لنظام الإدارة الذاتية، وهو ما يُضعف التطبيق الفعال لمبدأ اللامركزية في إدارة الأمن الداخلي في شمال وشرق سوريا.
- برزت دعوة واضحة من المشاركين لزيادة الشفافية وتحسين التواصل بين قيادة قوى الأمن الداخلي والمواطنين، إذ يرون أن تعزيز هذا التواصل يُسهم في فهم أفضل للقرارات الإدارية وانعكاساتها على الحياة اليومية، كما يُعزّز صناعة القرار الأمني بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية بعيداً عن المركزية في إدارة الأمن الداخلي.
- ·كما أكد عدد من المشاركين على أهمية تفعيل دور الحماية والمشاركة المجتمعية عبر الكومينات والأحياء، ما يُعزّز التطبيق العملي لمفهوم اللامركزية ويمنح المجتمعات دوراً أكبر في إدارة شؤونها الأمنية.

الخلاصة

تُبيّن النتائج المذكورة وجود حاجة ملحّة لتوضيح مفاهيم الحكم، وتعزيز الوعي والإدراك الصحيح لمبدأ اللامركزية، إضافةً إلى ضرورة تطوير الأطر الإدارية لضمان التطبيق الفعّال للإدارة اللامركزية في إدارة الأمن الداخلي، بشكلٍ يخدم مصالح المجتمعات المحلية ويُحقّق الاستقرار والأمن على نحو أكثر فاعلية.

مدى إشراك المجتمعات المحلية في صناعة القرار الأمني على المستوى المحلي

- أظهرت إجابات المشاركين نقصاً واضحاً في مستوى المشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية في القرارات الأمنية، حيث تُتخذ معظم القرارات دون استشارة أو تنسيق مع اللجان الأمنية المحلية التابعة للكومينات.
- أثار المشاركون مخاوف حول تحجيم دور المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان إلى مجرد دور المخبرين بدلاً من تمكينهم من المشاركة الفاعلة في صياغة الاستراتيجيات الأمنية، مما أدى إلى تراجع واضح في مستوى الثقة بين السكان وأعضاء الكومينات في مناطق متعددة.
- وفي سياق الأحداث التي تلت سقوط النظام في ديسمبر 2024، أعرب الحاضرون عن قلقهم إزاء فرض حظر التجوال[10] دون توضيح الأسباب للسكان المحليين، معتبرين ذلك استمراراً لممارسات إقصائية تذكّرهم بالنظام السابق.

تصور المجتمعات المحلية لمؤسسة الأمن الداخلي: عسكرية أم مدنية؟

تنوّعت آراء المشاركين بين رؤية مؤسسة الأمن الداخلي كمؤسسة مدنية، وأخرى تراها أقرب إلى الطبيعة العسكرية، ويمكن تلخيص التصورات فيما يلي:

- بيّنت النقاشات أن مؤسسة الأمن الداخلي نشأت أصلاً كجهاز مدني لخدمة المجتمعات المحلية، إلا أن هذه الصورة تغيّرت تدريجياً نتيجة ممارسات وقرارات خاطئة أعطتها طابعاً عسكرياً، تمثّل في حالات اعتداء وتجاوزات ابتعدت بها عن مهمتها المدنية الأساسية.
- أشارت الإجابات إلى أن التأثيرات العشائرية والسياسية لعبت دوراً كبيراً في تشكيل صورة مؤسسة الأمن الداخلي لدى المجتمعات المحلية. فقد أوضحت الحوارات أن تداخل الولاءات العشائرية والتوجهات السياسية، سواءً لدى السكان أو ضمن قوى الأمن نفسها، أثّر سلباً على فاعلية المؤسسة ومدى قبول المجتمع لها كجهة مدنية.

تؤكد هذه التباينات على وجود تحديات جوهرية تواجه قوى الأمن الداخلي للحفاظ على هويتها المدنية، كما تشير إلى ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة والتواصل الفعّال بين المؤسسة الأمنية والمجتمعات المحلية.

---

[10] تعديل ساعات حظر التجوال في الرقة وسط تصاعد التوترات. التاريخ: 19-12-2024. المصدر: سوريا24. متاح في: سوريا24

تحديات التفاعل بين المجتمع المحلي والأمن الداخلي في قضايا الأمن العام واستجابة الأمن للشكاوى

كشفت النقاشات عن تحديات جوهرية في العلاقة بين المجتمع المحلي وقوى الأمن الداخلي، تركّزت على الجوانب التالية:

- عبّر المشاركون عن الإحباط من بطء استجابة الأجهزة الأمنية لشكاوى المواطنين في قضايا خطيرة كالاتجار بالمخدرات، مشيرين إلى أن بعض المتورطين في هذه الجرائم لا يزالون طلقاء رغم وضوح هوياتهم.
- أكد المشاركون على ضعف الثقة بأداء قوى الأمن الداخلي، نظراً لتكرار حالات المحسوبية والواسطة، الأمر الذي أثر سلباً على شعور المواطنين بتحقيق العدالة.
- أبرزت النقاشات الحاجة الملحّة لتوضيح الأدوار والاختصاصات بين الأجهزة الأمنية المختلفة (مثل قوى الأمن الداخلي، وقوات الكوماندوس، ووحدات مكافحة الإرهاب)، حيث يؤدي عدم الوضوح إلى ارتباك المواطنين وصعوبة توجيه شكاواهم إلى الجهة الصحيحة، ما يستوجب نشر توضيحات دقيقة بشأن مهام كل جهة أمنية.
- شدّد المشاركون على ضرورة التعامل بجدّية مع التجاوزات الفردية التي يرتكبها عناصر من قوى الأمن، لمنع تشويه صورة المؤسسة الأمنية ككل.
- أشار الحاضرون إلى غياب حملات توعوية واضحة من قبل الأجهزة الأمنية حول أدوارها ومسؤولياتها، بالإضافة إلى ضعف التواصل الإعلامي الدقيق والمحايد مع المجتمع، مما يؤثر سلباً على فهم المواطنين لتلك الأدوار ويخلق فجوة في الثقة.

الممارسات الفعالة لقوى الأمن الداخلي بحسب تصورات المجتمعات المحلية

- أكد المشاركون على الدور الحيوي لقوى الأمن الداخلي في الحد من الجرائم كالسرقة، من خلال القبض على الجناة وإحالتهم للقضاء، مما يعزز الثقة بين المجتمع وأجهزة الأمن.
- أشاد المشاركون بسرعة استجابة قوى الأمن الداخلي في التعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، معتبرين ذلك مؤشراً إيجابياً على التزام المؤسسة بحماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.
- كما أبرزت النقاشات الأثر الإيجابي للتعاون بين قوى الأمن الداخلي والمجتمع المحلي في التطبيق الفعّال للقوانين، ما ساهم في الحد من الاحتكاكات، خاصةً في ظل الظروف الأمنية المضطربة التي تمر بها المنطقة.

علاقة منظمات المجتمع المدني بقوى الأمن الداخلي

تفاعل منظمات المجتمع المدني في إدارة الأمن الداخلي

أظهرت إجابات المشاركين حول دور منظمات المجتمع المدني في إدارة الأمن الداخلي مجموعة من النقاط التي تعكس التحديات والفرص المتاحة لتحسين التعاون وتعزيز التماسك المجتمعي، كما أبرزت الحاجة الملحة لتطوير آليات التواصل بين الأمن الداخلي ومنظمات المجتمع المدني:

- شدّد المشاركون على ضرورة تقديم تدريبات مكثفة لقوى الأمن الداخلي، خاصةً في مجالات التنسيق الفعال مع منظمات المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، مؤكدين على أهمية التزام الأجهزة الأمنية بهذه المبادئ لضمان حماية المواطنين، لاسيما وأن مستوى التعاون الحالي لم يصل إلى الفعالية المرجوة.
- أكّد المشاركون على أهمية الدور الوسيط الذي ينبغي أن تؤديه منظمات المجتمع المدني بين المجتمعات المحلية وقوى الأمن الداخلي، مشيرين إلى ضرورة أن توضح هذه المنظمات أدوارها بشكلٍ أفضل لتعزيز التعاون البنّاء بين الطرفين.
- أشار بعض المشاركين إلى أن التحولات السريعة والجذرية في أنظمة الحُكم والإدارة في مناطق شمال وشرق سوريا خلقت تحديات كبيرة في قبول المجتمع لمبادئ القانون والنظام، وهو ما يفرض على منظمات المجتمع المدني القيام بدور رئيسي في تعزيز هذه الثقة من خلال نشر ثقافة التعاون والرقابة على أداء الأجهزة الأمنية.
- أبرزت النقاشات أيضاً الدور الإيجابي للتدريبات المتقدمة التي تلقّتها قوى الأمن الداخلي من خلال برامج مشتركة مع منظمات دولية، مثل مشروع (رشاد)، وهو ما يُظهر استثماراً حقيقياً في تطوير القدرات الأمنية. وعلى الرغم من بعض التحديات في التطبيق العملي لهذه البرامج، فإن المشاركين يرون فيها خطوات مهمة نحو تعزيز الكفاءة الأمنية.

دور منظمات المجتمع المدني المتعلق بالتوعية والرقابة على عمل قوى الأمن الداخلي

كشفت النقاشات عدة نقاط تتعلق بدور المنظمات في مجال الرقابة والتوعية الأمنية، ومن أبرزها:

- أكّد المشاركون أن منظمات المجتمع المدني لعبت دوراً ملحوظاً في البدايات من خلال تنفيذ برامج توعية وبناء قدرات لعناصر الأمن الداخلي، مثل برنامج «أمننا»، الذي تضمّن جلسات حوارية وتدريبية، إضافةً إلى الدعم اللوجستي والتقني (مثل الكاميرات) لتعزيز فعالية نقاط التفتيش.[11] مع ذلك، أشار المشاركون إلى أن الأثر الفعلي لهذه البرامج بقي محدوداً، ما يعكس تحديات في استدامة النتائج.
- كما أشار المشاركون إلى الدور الإيجابي الذي قامت به المنظمات في تعزيز احترام حقوق الإنسان، خصوصاً في السنوات الأولى، لكن هناك إحباطاً نتيجة تراجع الأثر العملي لهذه المبادرات بمرور الوقت.
- أوضحت الإجابات وجود نقص كبير في الدور الرقابي المباشر الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني تجاه أداء قوى الأمن الداخلي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ورغم محاولات نقل الشكاوى والمخاوف من خلال الحوارات، فإن الدور الرقابي المستقل يبقى محدوداً بسبب وجود هيئة رقابية خاصة بالإدارة الذاتية تشرف على جميع مؤسساتها وهيئاتها، ما يقلل من تأثير الرقابة المستقلة من قبل منظمات المجتمع المدني.
- أبرزت المناقشات أهمية الدور الفعّال للمنظمات المختصة بقضايا المرأة في تتبّع الشكاوى المتعلقة بالعنف الأُسري وجرائم الشرف، حيث تقوم هذه المنظمات بالتنسيق مع وحدات الأمن الداخلي المختصة بشؤون المرأة لضمان متابعة هذه الحالات وتحقيق العدالة.

---

[11] انطلاق مشروع أمننا 5 بمشاركة منظمات من مختلف مناطق شمال شرق سوريا. التاريخ: 19-11-2022. المصدر: بيسان إف إم. متاح في: بيسان إف إم

دور منظمات المجتمع المدني في تدريب قوات الأمن الداخلي على المعاهدات الدولية وقوانين حقوق الإنسان

- أشارت الإجابات إلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في تدريب قوى الأمن الداخلي من خلال مشاريع مثل «رشاد» و«أمننا»، ولكنها أوضحت أيضاً وجود قصورٍ في هذه البرامج، خصوصاً فيما يتعلق بالتدريب على المعاهدات الدولية والمناهج الفكرية أو التدريب المعمّق في مجال حقوق الإنسان.
- عبّر المشاركون عن رغبتهم في تكثيف تدريبات حقوق الإنسان، مشيرين إلى قدرة المنظمات المدنية على تعزيز الثقة والأمان بين قوى الأمن والمجتمعات المحلية، لكنهم أكدوا أن الجلسات الحوارية الحالية ما تزال محدودة التأثير على الممارسات العملية للقوى الأمنية.
- أكّد المشاركون على ضرورة توسيع نطاق التدريبات في مجال حقوق الإنسان لتشمل أيضاً أعضاء لجان الكومينات وليس فقط عناصر الأمن الداخلي، بهدف تعزيز معرفة المجتمع المحلي بحقوقه وتوسيع دائرة الوعي بهذه المعايير.
- أشار بعض المشاركين إلى أن محدودية الموارد المالية وسياسات الجهات الممولة تؤثر سلباً على فاعلية المنظمات، حيث ذكرت إحدى المنظمات (لم يُذكر اسمها) التي تملك مكتباً في الرقة، أنها تقدم تدريبات حول معاهدة جنيف ومبادئ السلم الأهلي لعناصر الأمن الداخلي، لكن بقدرات وموارد محدودة.

تأثير منظمات المجتمع المدني في معالجة انتهاكات قوى الأمن الداخلي

أوضحت المناقشات أن دور منظمات المجتمع المدني الحالي في مواجهة انتهاكات قوى الأمن الداخلي يقتصر غالباً على إصدار بيانات الاستنكار وتسليط الضوء على التجاوزات من خلال الإعلام، ما يشكّل ضغطاً إعلامياً ورقابياً على هذه القوات. وقد أثبتت هذه الممارسات فاعليتها في السابق، حيث أسهمت في إطلاق سراح أشخاص اعتُقلوا بسبب أنشطتهم المعارضة. كما أشار بعض المشاركين إلى وجود منظمات تُجري زيارات ميدانية لمراكز الاعتقال والسجون لمراقبة أوضاع المعتقلين.

علاقة مؤسسات الإدارة الذاتية مع قوى الأمن الداخلي

شهدت الجلسة تفاعلاً ملحوظاً بين ممثلي عن اللجان المحلية، الذين أعربوا عن مخاوف المجتمعات التي يمثلونها، وممثلي قوى الأمن الداخلي. هذا التفاعل فتح المجال لعرض وجهات النظر المختلفة حول المسائل الأمنية والاجتماعية، وكيفية تعامل مؤسسة الأمن الداخلي معها.

تعاون المجالس المحلية (الكومين) مع قوات الأمن الداخلي في إدارة الأمن

أظهرت النقاشات تعقيدات بارزة في التعاون بين المجالس المحلية (الكومين) وقوى الأمن الداخلي في إدارة الملف الأمني، وتمثلت التحديات الرئيسية فيما يلي:

- وجود فجوة واضحة بين التشريعات القائمة وآليات تنفيذها، إذ تمّت الإشارة إلى مواد العقد الاجتماعي (المادة 47 و57) التي تنص على ضرورة تنفيذ عمليات الاعتقال أو تسليم المطلوبين بالتنسيق مع الكومين أو بأوامر نيابية واضحة، إلا أن المشاركين أكدوا غياب التطبيق العملي لهذه المواد.[12]
- أعرب ممثلو المجتمعات المحلية عن قلقهم بشأن الدوريات الأمنية القادمة من مناطق مثل الحسكة والرقة ودير الزور، التي تنفذ عمليات المداهمة دون التنسيق مع أو موافقة المجالس المحلية ومجلس الشعوب، وهذا يخالف بوضوح البند السادس من المادة (89) من العقد الاجتماعي، والذي ينص على ضرورة المصادقة المحلية على مثل هذه العمليات. وهو ما أكده أيضاً ممثلو مجلس الشعوب.[13]
- أشار المشاركون إلى أن الطابع التطوعي لعمل أعضاء الكومين يُقيّد قدرتهم على تنفيذ مسؤولياتهم المتعلقة بالأمن والحماية بشكل فعال، خاصةً في ظل التحديات الأمنية وعدم الاستقرار المستمر في المنطقة. مع ذلك، تم التأكيد على وجود تعاون دوري بين قوى الأمن ولجان الكومين، من خلال اجتماعات منتظمة بين الجهتين.
- تم استعراض تحديات إضافية تتعلق بنقص الموارد البشرية في قوى الأمن الداخلي، ما يستدعي في كثير من الأحيان استقدام قوات دعم من مناطق أخرى، والتي تكون عادةً تحت إشراف وإمرة المراكز الأمنية المحلية. ويرجع السبب الأساسي وراء الحاجة المتكررة لهذا الدعم إلى نقص الكفاءات والخبرات المحلية، في ظل تفضيل الكثير من الأفراد المؤهلين العمل مع منظمات إغاثية تقدّم رواتب أعلى أو الاتجاه إلى القطاع الخاص بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل.
- تم التأكيد على ضرورة إشراك طرف ثالث مستقل مثل الكومين في العمليات الأمنية لضمان المساءلة والشفافية، بحيث يشارك ممثلو الكومين في الحملات الأمنية لمراقبة الإجراءات والتأكد من تطبيق القانون، ما يسهم في تعزيز الثقة وتقليل احتمالات الانتهاكات، وتوفير أدلة واضحة في حال حدوث أي تجاوزات.

---

[12] العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. المصدر: إدارة الذاتية الديمقراطية. متاح في: الإدارة الذاتية

[13] العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. المصدر: إدارة الذاتية الديمقراطية. متاح في: الإدارة الذاتية

المسائلة والرقابة على عمل قوى الأمن الداخلي

تناولت الجلسة مراجعة عدد من الحالات التي تعكس طريقة تعامل قوى الأمن الداخلي مع شكاوى المجتمع المحلي، وكذلك العوامل التي تؤثر على سلوك عناصر الأمن، وتم تلخيص أهم النتائج كما يلي:

- في حالات مثل حادثة تم فيها الاعتداء على زوجة أحد المواطنين أثناء عملية اعتقال، سلّط المشاركون الضوء على استجابة قوى الأمن الداخلي السريعة والفعّالة عند تقديم أدلة واضحة، مثل التقارير الطبية، مما يدل على وجود آليات عملية للمساءلة والتحقيق، خاصةً فيما يتعلق بقضايا المرأة.
- ذكر المشاركون حالات محددة حول توقيف ومحاسبة عناصر أمن قاموا بابتزاز أو سرقة مبالغ مالية من السكان المحليين على نقاط التفتيش، ما يعكس استجابة قوى الأمن الداخلي لهذه الشكاوى بشكل سريع، خصوصاً عند توفر الأدلة.
- أشار المشاركون إلى التأثير السلبي للظروف الاقتصادية الصعبة وضعف الحوافز المالية على سلوك بعض عناصر الأمن، خصوصاً في مناطق مثل دير الزور، التي شهدت حوادث متكررة من الابتزاز (التشليح) والرشوة من قبل عناصر أمنية.

دور مجلس الشعوب في الرقابة والمسائلة

كشفت النقاشات عن وجود تحديات جوهرية تؤثّر سلباً على فعالية مجلس الشعوب في أداء دوره لتعزيز الشفافية والمساءلة. فعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المجلس وفقاً للعقد الاجتماعي، كإصدار التشريعات المحلية والرقابة على الهيئات التنفيذية، إلا أن المشاركين أكدوا أن ضعف التنظيم الداخلي وغياب الهيكلة الإدارية الواضحة يحدّان بشكل كبير من قدرة المجلس على تنفيذ مهامه الرقابية بصورة فعّالة. وأشار المشاركون أيضاً إلى أن مجلس الشعوب، في مناطق مثل دير الزور، يفتقر إلى وجود لجان تشريعية ناشطة، ما أدى إلى تحويل دوره إلى مجرد اسم شكلي، دون تأثير حقيقي أو قدرة فعلية على تحقيق الرقابة والمحاسبة المطلوبة.

التوصيات والمقترحات

في ختام جلسات النقاش، توافق المشاركون على مجموعة من التوصيات التي سيتم تقديمها إلى الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وإدارة الأمن الداخلي، ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في المنطقة. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز الثقة بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة في عمليات الرقابة وتعزيز الشفافية.

- **تنظيم اجتماعات دورية:** عقد لقاءات دورية منتظمة بين قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية، بمشاركة وجهاء المنطقة وممثلي الكومينات ومنظمات المجتمع المدني، بهدف إطلاع السكان على آخر المستجدات الأمنية وتعزيز قنوات التواصل المباشر.
- **إشراك المجتمع المحلي في الإجراءات الأمنية:** ضمان مشاركة ممثلي المجتمع المحلي والكومينات في عمليات الاعتقال والتفتيش التي تُنفّذها قوى الأمن الداخلي، بما يعزز الشفافية، ويوضّح الجهة المسؤولة عن تنفيذ العمليات، ويعزّز المساءلة أمام المجتمع.
- **تفعيل مساهمة منظمات المجتمع المدني:** تفعيل دور منظمات المجتمع المدني كوسيط بين المجتمعات المحلية والجهات الأمنية، من خلال:

1. عقد جلسات حوارية تُديرها هذه المنظمات لتعزيز التواصل والتعاون بين قوى الأمن الداخلي، ومجلس الشعوب، والكومينات، والمجتمعات المحلية.
2. المشاركة في تنظيم تدريبات لتعزيز مهارات قوى الأمن الداخلي في مجال التواصل البنّاء مع المجتمع المحلي واحترام حقوق الإنسان.

- **العمل بالمبادئ القانونية المقرة أصولاً:** التأكيد على أهمية التطبيق الفعلي للمبادئ القانونية التي تُمثّل توافقاً مجتمعياً حول آليات الحكم والإدارة اللامركزية، مع التقيّد بالأُطر التنظيمية والإدارية المنصوص عليها.
- **تمكين وتفعيل دور الجهات الرقابية الرسمية:** تفعيل الدور التشريعي والرقابي للمؤسسات المختصة، خصوصاً في مناطق مثل دير الزور، لضمان تمثيل حقيقي ودقيق للمجتمعات المحلية، بما يعزز الثقة بين السكان وقوى الأمن الداخلي، ويُحسّن من فاعلية عمليات الرقابة والمساءلة.
- **تعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه القوانين:** ضمان مشاركة جميع الأطراف المحلية بشكل فعّال في عملية صياغة وإقرار القوانين والأنظمة والتعيينات الإدارية، على أن تُراعي هذه الإجراءات خصوصية البيئة المحلية وتطلعات المجتمع.
- **تعزيز آليات المساءلة والرقابة:** إنشاء آليات رقابية واضحة وفعالة، تضمن التطبيق العادل والمستمر للقانون، مع ضمان سهولة وصول كافة فئات المجتمع إلى هذه الآليات واستخدامها بشكل فعّال لتقديم الشكاوى.
- **تحسين التواصل والشفافية الإعلامية:** تفعيل دور الإعلام الحرّ والمسؤول ليتمكّن من نقل صورة دقيقة وموضوعية حول أداء قوى الأمن الداخلي، مع تسليط الضوء على الجهود المبذولة من جهة، ومخاوف السكان المحليين، إن وُجدت، من جهة أخرى.
- **تدريب وتطوير قدرات قوى الأمن الداخلي:** توفير برامج تدريبية مستمرة لعناصر قوى الأمن الداخلي، تركّز على مهارات التعامل الإيجابي مع السكان المحليين، مما يسهم في تعزيز العلاقات بين الطرفين ويحدّ من احتمالات نشوء التوترات والصراعات.

توصيات الباحث لتعزيز عمل قوى الأمن الداخلي اللامركزي

تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار الأمني

- إعادة تشكيل مجالس أمنية محلية مستقلة، تتألف من ممثلين منتخبين من الكومينات وقوى الأمن الداخلي، مع منح هذه المجالس صلاحيات واضحة للمشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات الأمنية المحلية.
- اعتماد بروتوكول الاستشارة المسبقة، بحيث تُلزم قوى الأمن الداخلي بالتشاور مع هذه المجالس قبل تنفيذ أي إجراء أمني مثل إقامة الحواجز، أو فرض حظر التجوّل، أو تنفيذ أي عملية أمنية أخرى، ما دامت غير مرتبطة بعمليات مكافحة الإرهاب.
- تمكين أعضاء الكومينات من خلال توفير التدريب والموارد اللازمة لتعزيز قدراتهم على المراقبة الأمنية، وتثقيفهم حول مبادئ الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان.

إعادة تعريف هوية قوى الأمن الداخلي

- تفعيل دور مكتب العلاقات العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال إطلاق حملات إعلامية وتنظيم جلسات توعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بهدف إبراز الطبيعة المدنية لهذه القوى، والتأكيد على دورها في منع الجريمة وتعزيز الأمن وحماية الحقوق والحريات العامة.
- إجراء دراسة لتعديل الهوية البصرية لقوى الأمن الداخلي من ناحية الزي الرسمي، وطبيعة التسليح، والأنشطة الميدانية، بما يتوافق مع هويتها المدنية.
- الحد من التأثيرات العشائرية والسياسية من خلال اعتماد إجراءات واضحة وموحدة تضمن حيادية القرارات الأمنية، وتراعي مصالح السكان المحليين بعيداً عن المحسوبية والانتماءات السياسية.

تحسين التفاعل وآليات المساءلة

- إنشاء هيئة رقابة مدنية مستقلة تتوزع وفق هيكل تنظيمي واضح وهرمي من أصغر وحدة اجتماعية (القرية أو الحي) وحتى مستوى المحافظة، مهمتها مراقبة أداء قوى الأمن الداخلي، واستقبال الشكاوى حول التجاوزات أو الانتهاكات، والاجتماع بشكل دوري لإعداد تقارير تُرفع للجهات التنفيذية المختصة.
- تأسيس وحدة أمنية متخصصة بالتنسيق مع هيئة الرقابة المدنية، مهمتها الاستجابة السريعة والفعالة للقضايا الأمنية العاجلة أو الطارئة.

تعميم الممارسات الناجحة على مستوى المناطق

- تحويل التجارب الناجحة، مثل تلك المتعلقة بحماية حقوق المرأة والأقليات العرقية والدينية، إلى نماذج معيارية قابلة للتكرار والتطبيق في جميع المناطق، وذلك عبر التنسيق مع المراكز الأمنية في مختلف المحافظات السورية.
- نظام الحوافز لتحسين الأداء: إنشاء نظام واضح وشفاف لتقديم المكافآت المالية لعناصر الأمن الداخلي، بهدف تعزيز الأداء الإيجابي وتشجيع الالتزام بالمعايير المهنية

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني كوسطاء ومدرّبين لبناء وتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية وقوى الأمن الداخلي.
- تمكين هذه المنظمات من القيام بدور رقابي واضح على آليات التعامل مع الشكاوى الأمنية، وتنظيم حملات توعية مجتمعية مستمرة.
- توسيع نطاق التدريب على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ليشمل عناصر قوى الأمن الداخلي وأعضاء الكومينات، من خلال تنظيم ورش عمل متخصصة وجلسات حوارية موسّعة.

ملاحظات تتعلق بآليات التنفيذ

التنفيذ التدريجي

يُوصى بالبدء في تطبيق هذه الأنظمة في مناطق تجريبية مختارة، مثل محافظة دير الزور، بهدف اختبار فعاليتها وملاءمتها للسياق المحلي، وذلك بالتنسيق مع اللجنة التخصصية المنبثقة عن الاتفاق الأخير بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة الانتقالية في دمشق، بما يضمن الشفافية والمتابعة المشتركة.

التوافق

ضرورة ضمان تكامل ومرونة الأنظمة المعتمدة، بما يُتيح تكييفها مع التحولات السياسية والاجتماعية المستمرة في السياق السوري، دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للإدارة اللامركزية.

التقييم

اعتماد مؤشرات واضحة لتقييم الأثر، لا سيّما فيما يتعلق بمستوى الثقة المجتمعية، مع إجراء مراجعات دورية كل ثلاثة أشهر بإشراف منظمات المجتمع المدني، لضمان التفاعل المستمر وتعديل المسارات عند الحاجة.

العدالة من أجل الحياة

العدالة من أجل الحياة | Justice for Life @JFLngo

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة العدالة من اجل الحياة © 2025